

الأستاذ: يعقوب خديجة

المستوى: سنة ثالثة تاريخ عام

المقياس: النظم السياسية المعاصرة (1945-1989م)

أ-النظم السياسية الليبرالية (تابع).

تصنف هذه النظم تبعا لمعيار النشأة إلى صنفين: نظم نشأت نشأة واقعية وأخرى ذات نشأة فلسفية، ومن بين النظم التي لم تنشأ نشأة فلسفية ونشأت نشأة واقعية نذكر النظام السياسي الانجليزي الذي نشأ مرتكزا لوثائق عملية بحثه، وقد كان من وراء ذلك الثقافة الانجلوسكسونية، وهي البراغماتية والتي يعرف أصحابها بالصراع من اجل المصالح.

1- النظام السياسي الانجليزي (النظام البرلماني):

ان النظام الانجليزي نشأ نشأة تاريخية، ولم يستند في قيامه الى ايديولوجية سابقة، وهو الذي اوحى للفلاسفة بافكار سياسية خاصة بالنظم، "فجون لوك" الانجليزي تآثر في فلسفته بالنظام السياسي الانجليزي، تلك الفلسفة التي جاءت لصالح البرلمان (وبالذات لمجلس العموم- الذي كان يمثل الطبقة البرجوازية التي كان ينتمي اليها لوك) في مواجهة الملك.

وانتهى "لوك" بسبب تأثره بالنظام الانجليزي الى القول بفكرة سيادة الامة وفكرة النيابة والنظام النيابي، حيث ورث الايديولوجية الليبرالية فكرة سيادة الامة، وهكذا فقد استمد "لوك" تلك الفكرة من النظام الانجليزي، وقد ورّت "لوك" تلك الفكرة للنظم الليبرالية الحديثة، وكذلك الحال بالنسبة "لمونتسكيو" فقد استوحى فكرته عن الفصل بين السلطات من واقع النظام السياسي الانجليزي في عصره.

جاء النظام الانجليزي نتيجة صراعات بين قوتين فعليتين هما: الملك والبرلمان (مجلس اللوردات ومجلس العموم)، وهو صراع على القوة، والنظام الانجليزي لا يختص فقط بوجود برلمان منتخب يمثل الأمة (مجلس العموم ينتخب لمدة خمس سنوات) فقط، ويتميز بالتداخل في الكيان العضوي والكيان الوظيفي للسلطتين (التشريعية والتنفيذية).

ونجد الوظيفة التنفيذية تسند الى هيئة مركبة من عضوين هما: الملك والوزارة، ولكل عضو منهما ذاتيته إزاء الآخر، فالوزارة تمثل همزة وصل بين الهيئة التنفيذية (الملك) والهيئة التشريعية (البرلمان) والملك ليس مسؤولاً سياسياً ولا جنائياً (الملك هو أقدم مؤسسة سياسية من نوعه في العالم الحديث، وبعد أن كان في بداياته امبراطوراً في مملكته، أصبح يملك ولا يحكم, The Queen reigns, (but does not rule).

كما ان الملك لا يصدر قانوناً الا اذا وقع عليه احد الوزراء، والوزارة هي المسؤولة عن الوظيفة التنفيذية، وهي صاحبة السلطة والمهيمنة على شؤون التنفيذ، ولذلك سمي النظام الانجليزي "بنظام حكومة الوزارة".

وتسال الوزارة امام البرلمان سياسياً، وحتى تستطيع الوزارة الدفاع عن نفسها، نشأت لذلك قاعدة عرفية تقر بمشاركة اعضاء الوزارة في جلسات البرلمان ولو كانوا غير اعضاء فيه للدفاع عن انفسهم، وانتهى العرف في هذا الشأن الى انه من المستحسن ان يجمع الوزير بين عضوية الوزارة وعضوية البرلمان، وتلك صورة من صور التداخل في الكيان العضوي.

ترك الملك امر التشريع للبرلمان، ولكن لا تصدر تلك القوانين الا بعد ان يصادق عليها الملك، وتشارك سلطة التنفيذ (الملك، الوزارة) سلطة التشريع (البرلمان) في عمل القوانين، ومن ثم فان هناك تعاوناً وتداخلاً بين السلطتين، وهناك توازن في القوة بين هاتين السلطتين.

والبرلمان قوة لكونه يتلقى قوته من الامة كقائد عنها، والوزارة واقعا قوة تهيمن على التنفيذ وتسال امام البرلمان سياسيا، وبخصوص حلّ البرلمان: فاما أن يمارس الملك ذلك الحق بناء على طلب الوزارة فيسمى حلا وزاريا، واما أن يمارس الملك ذلك الحق من تلقاء نفسه خوفا على المصلحة العليا للمجتمع في حالة اشتداد الخلاف بين البرلمان والوزارة فيرد الأمر للأمة ويسمى هنا حلا رئاسيا.

هذا والنظام الانجليزي بخصائصه تلك تنقل الى الغرب والى العالم كله فسمي اصطلاحا بالنظام البرلماني، فأخذت به فرنسا حتى عام 1958، وكذلك ايطاليا وبلجيكا وغيرها من الدول الجمهورية التي احتفظت بخصائص هذا النظام وهي:

1- وجود رئيس للدولة سواء اكان رئيسا منتخبا او ملكا.

2- وزارة تهيمن على التنفيذ ولها ذاتية مستقلة الى جانب الملك او الرئيس

3- برلمان منتخب واما مكون من مجلسين احدهما ديموقراطي والاخر ديموقراطي نسبيا، والوزارة مسؤولة امام المجلس النيابي (المنتخب) الذي يستطيع طرح الثقة بها، في مقابل حقها في حله، ومن ثم يقوم النظام البرلماني على مبدا الفصل بين السلطات لكن دون ان ينتهي بصدد العلاقة بين التشريع والتنفيذ الى فصل مطلق.

## 2- النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية (النظام الرئاسي)

يجسد النظام الرئاسي في النظام المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية بدستورها الصادر عام 1787، وهذا النظام يشارك النظم الغربية الليبرالية المعاصرة كونه نظاما نيابيا وفي كونه يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات في جانبيه التنظيمي والقانوني، ولكنه يختص فيما يتصل بالجانب القانوني(طبيعة العلاقة بين التشريع والتنفيذ ) بوجود فصل شبه مطلق أو إن شئنا استقلال لسلطتي التشريع والتنفيذ في أدائهما لوظائفهما.

ومن هنا نستعرض خصائص النظام الرئاسي(الأمريكي) والتي تتمثل فيما يلي:

**أولاً:** أنه نظام نيابي بلا تحفظ حيث تسند الوظيفة السياسية بشرطها: التشريع والتنفيذ إلى هيئات منتخبة وعلى أساس أنها تمثل الأمة ومن ثم فهي هيئات نيابية. فتسند الوظيفة التشريعية إلى برلمان(الكونجرس) وهو منتخب ويتكون من مجلسين: مجلس النواب وهو يمثل السكان على إطلاقهم. ومجلس الشيوخ وهو يمثل الولايات باعتبار أن الولايات المتحدة دولة فدرالية، ويسند إلى الكونجرس بمجلسيه(النيابيين) وظيفة التشريع، حيث ينفرد بها من حيث المبدأ. كما تستند الوظيفة التنفيذية إلى هيئة نيابية أيضا هي الرئيس وهو منتخب ووظيفته نيابية وينفرد بهذه الوظيفة من حيث المبدأ أيضا.

من هنا: فالنظام الرئاسي الأمريكي نيابي بلا تحفظ. وهو يقوم على فكرة الإستقلال فيما يتصل بعلاقة سلطتي التشريع بالتنفيذ ومرد ذلك إلى كونهما هيئتان نيابيتان، فكل منهما تستقل بوظيفتهما إزاء الأخرى ولا تسأل إلا أمام الأمة.

**ثانياً:** بصدد وظيفة التنفيذ فإن رئيس الدولة يستقل بها ولا يعرف النظام الأمريكي الوزارة كمؤسسة مستقلة تقوم إلى جانب الرئيس(حال النظام البرلماني) فالرئيس الأمريكي وظيفته نيابية ولا تشاركه هيئة لها تميزها في وظيفة التنفيذ ومن ثم فالوزراء لا يشكلون هيئة في النظام الأمريكي لها ذاتيتها وإنما هم مجرد معاونون للرئيس(مستشارون) يعينهم هو ويقيلهم وحده متى شاء من حيث المبدأ فهو وحده المسؤول دستوريا عن وظيفة التنفيذ أمام الأمة.

**ثالثاً:** بصدد طبيعة العلاقة بين التشريع والتنفيذ فكما سبق يقوم الرئيس على التنفيذ ويقوم الكونجرس على التشريع وكلاهما مسؤول أمام الأمة. وتقف مسؤولية الرئيس أمام الكونجرس عند المسؤولية الجنائية فقط (كخيانة العظمى) وسلطة الإتهام لمجلس النواب وسلطة المحاكمة لمجلس الشيوخ، ولكنه سياسيا مسؤول أمام الأمة.

من هنا ولكون الرئيس غير مسؤول عن ممارسته للوظيفة التنفيذية أمام الكونجرس تتكون له سلطة سياسية في منتهى القوة لانفراده وهيمنته على الوظيفة التنفيذية، ولكونه لا يسأل أمام أحد إلا الأمة فقد اصطلح على تسمية النظام الأمريكي بنظام حكومة الرئيس ويسمى تبعا لذلك بالنظام الرئاسي.

### 3- نظام حكومة الجمعية السويسري (نظام حكومة الجمهورية).

وهو نظام نيابي، يقوم على فكرة التبعية فيما يتصل بطبيعة علاقة التشريع بالتنفيذ (تبعية التنفيذ للتشريع)، ونموذج هذا النظام (بتحفظ) هو نظام الاتحاد السويسري . ذلك النظام الذي صاغته صراعات عرقية ودينية امتدت عدة قرون قبل إعلان سويسرا دولة فيدرالية متعددة اللغات حيث يتحدث ٦٥٪ من شعبها الألمانية، ١٨٪ فرنسية، ١٢٪ إيطالية، إلى جانب أقلية أنجلو سكسونية (٣) .

وفى هذا النظام تتركز الوظيفتان السياسيتان فى يد البرلمان الجمعية الفيدرالية، وهى تتكون من مجلسين: أحدهما يمثل الولايات (الكانتونات) ويسمى مجلس الولايات وآخر يمثل الأمة مجتمعة (بصرف النظر عن الولايات) ويسمى مجلس الأمة . والمجلسان نيابيان وكلاهما يمارس وظيفته منفرداً فيما عدا الحالات التى نص عليها الدستور أن تتخذ القرارات فى شأنها فى جلسة مشتركة، وتنتخب الجمعية لمدة (أربع) سنوات .

وفيما يتصل بتوزيع الوظائف:-

فالجمعية الفيدرالية هى صاحبة الاختصاص الأصيل للتشريع والتنفيذ معاً، وتقوم الجمعية بتفويض التنفيذ إلى المجلس الفيدرالى الذى يتكون من ٧ (سبعة) أعضاء من بين أعضاء الجمعية تعينهم الجمعية الفيدرالية بالانتخاب ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد المباشر .

وهناك كذلك المستشار الفيدرالى الذى يختار بنفس طريقة المجلس ويكون حلقة الوصل الرئيسية بين الجمعية والمجلس وهذا المجلس مسئول أمام الجمعية الفيدرالية عن ممارسة التنفيذ الذى يمارسه باعتباره مندوباً (مفوضاً) عن الجمعية لباقتبارة صاحب الاختصاص الأصيل له .

من هنا فى حالة الاختلاف بين المجلس والجمعية بصدد موضوع ما فإنه يتعين أن يتم التفسير لصالح الجمعية باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصيل ويسأل المجلس أمامها سياسياً بما يهياً للجمعية سلطة طرح الثقة بأعضاء المجلس مجتمعين أو بكل عضو منفرد .

والجمعية الفيدرالية لا تعين فقط المجلس وإنما تعين رئيس الدولة أيضاً بالانتخاب ولمدة عام واحد (من بين أعضاء المجلس الفيدرالى) غير قابل للتجديد المباشر. ومن ثم فالرئيس ليس له اختصاص أصيل

وتسند إليه وظائف شرفية بحتة وليست لديه أية سلطات إزاء الجمعية الفيدرالية أو المجلس الفيدرالى، ويطلق عليه اسم رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، ولا يتميز من أعضاء المجلس الفيدرالى إلا بتلك المهام الشرفية (١) .

والى هنا تتضح معالم تبعية المجلس التنفيذى للجمعية باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصيل للتشريع والتنفيذ ولذلك يسمى هذا النظام (نظام التبعية) بنظام حكومة الجمعية .

ولكن نلاحظ ما يلى .:

أولاً، أنه بصدد مسئولية المجلس الفيدرالى أمام الجمعية إذا استدعى الأمر طرح الثقة بالمجلس (بعضو أو بالمجلس ككل) فإن الأمر لا يذهب فى النظام السويسرى إلى إسقاط المجلس كله أو بالعضو المثار بصدده

مسألة طرح الثقة، وإنما تقف مسألة طرح الثقة عند مجرد ضرورة التزام المجلس (أو العضو) بتوجيهات الجمعية بصدد المسألة التي اثيرت الثقة في شأنها. هذا وعدم وجود طرح ثقة بالمجلس (إسقاطه) ومن ثم عدم وجود مسئولية سياسية خاصة بالمجلس تجاه الجمعية قد أضعف من مسئولية المجلس تجاه الجمعية .

من هنا فثمة تداخل عضوي ووظيفي بين المجلس والجمعية قوامه: أن أعضاء المجلس (السبعة) من حقهم حضور جلسات الجمعية ليس باعتبارهم من الجمهور وإنما كأعضاء فيها، لأنهم دستورياً مسئولون

سياسياً أمام الجمعية من خلال طرح أسئلة واستجابات وحضورهم في جلسات الجمعية للرد على الاستفسارات الموجهة إليهم. كما أن للجمعية الفيدرالية عدة وسائل تلزم بها المجلس للالتزام بتوجيهاتها أهمها رفض الاعتمادات المالية الخاصة بسياسات وبرامج المجلس .

ثانياً: يلاحظ وجود تداخل في الكيان الوظيفي بين الجمعية والمجلس حيث يتقدم أعضاء المجلس للجمعية باقتراح القوانين. ذلك أن المجلس من خلال ممارسته للتنفيذ يكون أكثر احتكاكاً لحاجات المجتمع فيشارك في العمل التشريعي من خلال التقدم بمشروعات القوانين تلك .

ثالثاً: هناك تجديد مباشر للمجلس كل أربع سنوات من جانب الجمعية وهذا يفتح الباب أمام استمرار عضوية بعض أعضاء المجلس السبعة لسنوات طويلة، إلى الحد الذي احتفظ به بعض الأعضاء لمدة

الجمعية وهذا يفتح الباب أمام استمرار عضوية بعض أعضاء المجلس السبعة لسنوات طويلة، إلى الحد الذي احتفظ به بعض الأعضاء لمدة أكثر من ربع قرن بعضوية المجلس. الأمر الذي أكسب هذا المجلس التنفيذى نفوذاً فعلياً في شئون الحكم ولسنوات طويلة في مواجهة الجمعية الفيدرالية. ومن هنا فإن القوة الفعلية تكون للمجلس الفيدرالي وليست للجمعية الفيدرالية .

هذا وانطلاقاً من الملاحظات الثلاث السابقة لا بد وأن نشكك في القول بأن النظام السويسري هو نظام يعتمد بالدرجة الأولى على تبعية التنفيذ للتشريع تبعية نهائية .

## ب- النظام الجمهوري في الصين الشعبية منذ سنة 1949م.

عند إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية في الأول من أكتوبر من عام ١٩٤٩م أعلن ماو تسي تونج أن " الشعب الصيني الذي يمثل ربع الجنس البشري قد نهض الآن " ، ولكن هل تستقر أوضاع الصين مرة أخرى - بعد نصف قرن من الحرب الأهلية المتواصلة وصراع القادة العسكريين والغزو - من أجل تغيير الأسرة الحاكمة دون حدوث تحول إجتماعى ؟ لقد حاول التايينج - دون سواهم - قبل قرن من الزمان القيام بإصلاح إجتماعى لكنهم سقطوا مع مؤيديهم الغربيين قبل المانشو .

بحلول عام ١٩٤٩م كانت معظم الأجزاء الرئيسية من البلاد التى خضعت لحكم «المانشو» فى عام ١٩١١م قد تحررت من إحتلال الكومينتانج أو الإحتلال الأجنبى .

وثار الجزء الخارجى من منغوليا الذى كان إقليمياً مضطهداً من امبراطورية «المانشو» منذ نهاية القرن السابع عشر فى وجه موظفى المانشو فى عام ١٩١١م وأعلن إستقلاله ، وتلى ذلك عقد من الصراعات بين القادة العسكريين فى منغوليا انتهت بالثورة فى عام ١٩٢١م، وأصبح الوطن القديم للبدو جمهورية منغوليا الشعبية ، وأرجأ

الوطنيون الكومينتانج الإعتراف بالجمهورية حتى عام ١٩٤٥م، وظلت العلاقات الودية قائمة بين جمهوريتى الصين ومنغوليا الشعبيتين بعد عام ١٩٤٩م .

ومع توسع الإمبراطورية الروسية عبر مراعى آسيا إلى المحيط الهادىء بعد القرن السابع عشر وقيام الإتحاد السوفيتى (فى عام ١٩١٧م) وجمهورية منغوليا الشعبية (فى عام ١٩٢١م) إنتهت واحدة من المراحل الطويلة فى تاريخ الصين ، وزال مركز الإحصار الذى انطلقت منه القبائل البدوية لتجتاح جنوب السور العظيم إلى داخل القرى الصينية ، ولم يعد هناك مزيد من الفاتحين البدو لتهديد المملكة الوسطى والإستيلاء على عرش التين ، وطوى بدو السهول خيامهم واستقروا وراحوا بينون المدن وسط مراعيهم الخاصة، وكانت هناك علاقات جزية تربط التبت بالصين على مدى عدة قرون ، وفى الأيام الأولى لأسرة «المانشو» الحاكمة إندمج التبت داخل الإمبراطورية الصينية كإقليم مستقل ، وكان يحكمه «الدالاي لاما» الذين كان يتطلب تعيينهم تصديق بكين ، وخوفاً من زحف البريطانيين من الهند فى بداية هذا القرن إحتل «المانشو» التبت (١٩١٠م) وحولوه إلى إقليم صينى ، وفر «الدالاي لاما» إلى الهند وتبعته قوات المانشو، وقد أنهت الثورة فى الصين فى عام ١٩١١م هذا الإحتلال والسيطرة الصينية على الجزء الغربى من التبت ، وفى تلك الأثناء حاول مؤتمر عُقد فى «سيملا» بالهند تعديل الحدود بين الهند والتبت ، ووافق «الدالاي لاما» على الحدود التى إقترحتها بريطانيا - خط «مكماهون» - وعاد «الدالاي لاما» إلى حكم التبت الغربية لكنه لم يحصل أبداً على



الحدود بين الهند والتبت ، ووافق «الدالاي لاما» على الحدود التي إقترحتها بريطانيا - خط «مكماهون» - وعاد «الدالاي لاما» إلى حكم التبت الغربية لكنه لم يحصل أبداً على تصديق الصين ، وأعدت القوات الصينية إحتلال التبت الغربية فى عام ١٩٥٠م وأصبح التبت إقليماً مستقلاً داخل جمهورية الصين الشعبية وأصبح «الدالاي لاما» نائباً للرئيس . وفى عام ١٩٥٨م وفى أعقاب ثورة إحدى القبائل فى التبت الشرقية فر «الدالاي لاما» إلى الهند ، وأخمدت القوات الصينية الثورة ومدت الطرق التى كانت تقوم بإنشائها إلى خط مكماهون وما ورائه وعبر الأراضى الأخرى المتنازع عليها على حدود التبت والهند الواقعة إلى الغرب . وفى عام ١٩٦٢م وقعت مصادمات بين القوات الصينية و الهندية فى منطقة مكماهون ، وزحف الصينيون جنوباً و سرعان ما اجتاحوا المواقع الهندية الأمامية ، وانتهت الحادثة بانسحاب القوات الصينية إلى ما وراء خط مكماهون ، وشهدت العلاقات الودية السابقة بين الدولتين الآسيويتين الكبيرتين توتراً شديداً ، وتمت تسوية المشكلات الحدودية بين الصين وبورما ونيبال بالطرق السلمية .

وتم التخلي عن «هونج كونج» - تلك الجزيرة الواقعة فى الجزء الرئيسى من البلاد - لبريطانيا نتيجة لحربى الأفيون بعقد إيجار سار حتى عام ١٩٩٨م ، وتجاهلت الجمهورية الشعبية الإمتياز البرتغالى فى «ماكاو» عندما أُلغيت الإمتيازات الأجنبية بعد عام ١٩٤٩م وصودرت الممتلكات الأجنبية ، وكان الكثيرون يعتبرون هذا التعامل الهادئ مع الأمر بمثابة الهدوء الذى يسبق العاصفة .

وكانت جزيرة تايوان (فورموزا) التى انتزعتها اليابانيون من الصين فى نهاية القرن الماضى الملجأ و المعقل الأخير لـ " تشيانج كاي شيك " والوطنيين الكومينتانج منذ عام ١٩٤٩م، وظل «تشانج كاي شيك» - بدعم أمريكى هائل - يهدد بإستخدام الجزيرة كقاعدة للهجوم على الجمهورية الشعبية مجدداً ، وقد أسهم التأييد الأجنبى لمن بقى من الكومينتانج و إعتراف الأمم المتحدة بهؤلاء " الوطنيين " كـممثلين للصين - منذ قيام الجمهورية الشعبية - فى خلق أجواء التوتر بين الصين و العالم الخارجى ، و زاد الرفض المتواصل لطلب جمهورية الصين الشعبية الحصول على مقعد فى الأمم المتحدة من الشعور الراسخ فى الصين منذ زمن طويل بأنها لا يمكن أن تتوقع النوايا الحسنة أو الإنصاف من جانب القوى الأجنبية بشكل جماعى أو فردى .

أو الإنصاف من جانب القوى الأجنبية بشكل جماعى أو فردى .

وقد زادت أيضاً الأحداث التى وقعت على حدودها بعد عام ١٩٤٩م من قوة الإعتقاد الراسخ فى الصين بأنها مهددة من قبل القوى الغربية بزعامة الولايات المتحدة، وعندما إندلعت الحرب فى عام ١٩٥٠م بين الشمال والجنوب فى كوريا تم إرسال القوات الأمريكية ( كقوة تابعة للأمم المتحدة ) لدعم الجنوب ، وعندما زحفت هذه القوات شمالاً باتجاه الحدود الصينية هبت الصين لمساعدة كوريا الشمالية ، وتم التوقيع على إتفاق وقف إطلاق النار فى عام ١٩٥٣م، وظل الخط ٣٨ الموازى الحد الفاصل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية حيث كانت كوريا الشمالية جمهورية شعبية مؤيدة للصين وكوريا الجنوبية حليفاً لأمريكا ، وأوجدت الحرب فى فيتنام على الحد الجنوبي للصين شكوكاً مماثلة ، وسرعان ما أدى الدعم الأمريكى لفيتنام الجنوبية للدخول فى مرمى القصف للحد الصينى .

وكان قطع العلاقات الصينية مع الإتحاد السوفيتى أمراً غير متوقع على الإطلاق فى العلاقات الصينية الخارجية ، فبعد التحرير وقُعت معاهدة صداقة بين الإتحاد السوفيتى و جمهورية الصين الشعبية ، وتم إرسال الخبراء الفنيون السوفيت والمساعدات المادية السوفيتية إلى الصين ، ونشأت خلافات من حيث المبدأ بين الحزبين الشيوعيين فى البلدين بعد عام ١٩٥٦م، وفى عام ١٩٦٠م اتسعت هوة الخلاف والقطيعة مع قطع العلاقات التجارية بين القوتين وسحب الخبراء السوفيت ، وكان من بين الشكاوى الصينية الرئيسية الزعم الصينى بأن الإتحاد السوفيتى لم يساعد الصين فى بناء سلاح نووى ، وبعد هذه القطيعة أصبحت الصين معزولة عن الشئون الدولية بشكل متزايد .

## الديمقراطية الجديدة :

أطلق الصينيون على النظام السياسى الذى أُدخل بعد تأسيس الجمهورية الشعبية " الديمقراطية الجديدة" ، وكانوا يصفون جمهوريتهم بأنها ديكتاتورية ديمقراطية تقوم على تحالف العمال مع الفلاحين تحت قيادة الحزب الشيوعى ، وكان "التحرر" من الكومينتانج و القادة العسكريين يعنى أيضاً التحرر من الأشكال القديمة

"التحرر" من الكومينتانج و القادة العسكريين يعنى أيضاً التحرر من الأشكال القديمة للسيطرة ، وقد استغرق إعادة التنظيم الهيكلى للحكم خمس سنوات ، و فى عام ١٩٥٤م أُجريت الانتخابات واجتمع مؤتمر الشعب الوطنى لإقرار دستور الجمهورية الشعبية ، ولأول مرة أدخل الإقتراع العام فى الصين : و هو إعطاء حق التصويت والإنتخاب لكافة المواطنين فوق سن ١٨ عام ، وتم إستبعاد فئتين من هذا الحق وهما المجانين ومن حُرِّموا بموجب القانون من حقوقهم السياسية مثل أصحاب الأراضى وأنصار الكومينتانج الذين لم يشملهم الإصلاح أو المتوطنين مع اليابانيين، و تم إنتخاب المؤتمرات المحلية المسئولة عن مناطق صغيرة - تضم الواحدة منها قرية واحدة أو أكثر - بشكل مباشر ، و تشكل مجموعة منها مقاطعة ، و تم انتخاب المؤتمرات للمقاطعات بالتصويت غير المباشر - أى بواسطة المؤتمرات القروية وصولاً إلى المؤتمرات الإقليمية و انتهاءً بالمؤتمر الوطنى .

وتشكل المؤتمرات الهيئة التشريعية فى كل مرحلة ، و هى تتخذ القرارات وتعلن القوانين ، و تم إنتخاب المجالس التنفيذية كى تقوم بدور الهيئات الإدارية من قبل المؤتمرات فى كل مستوى ، ويقوم مجلس الدولة التابع لمؤتمر الشعب الوطنى بتنفيذ السياسات عن طريق وزاراته ولجانه ، و ينص الدستور على اجتماع مؤتمر الشعب الوطنى سنوياً ، و عندما لا يكون فى دور الإنعقاد تقوم لجنة دائمة بالعمل نيابة عنه ، و قد انتخب حوالى ستة ملايين نائب فى الإنتخابات الأولى من قبل جمهور الناخبين البالغ حوالى ٣٥٠ مليون للمؤتمرات الشعبية فى المستوى الأول ، وكان ١٧ ٪ من النواب الوطنيين من النساء .

وكان يُنظر إلى الديمقراطية الجديدة فى الصين التى شملت الهيكل السياسى والإصلاحات الزراعية والصناعية التى سبق ذكرها على أنها السبيل إلى التخلص من نظام الحكم القديم و النظام الإقتصادى القديم والثقافة القديمة تماماً ، والوصول إلى المجتمع الإشتراكى ، وأصحاب السلطة فى الديمقراطية الجديدة هم أولئك الذين يعملون فقط ، وتُمارس هذه السلطة ليس فقط من خلال المؤتمرات ولكن أيضاً من خلال عدد من المؤسسات والهيئات التابعة للقطاعات المختلفة من المجتمع - النقابات التجارية

والجمعيات القروية ، والإتحادات النسائية ، والإتحادات الشبابية والإتحادات الطلابية ،  
ويقدر عدد الأعضاء فى كل منها بعدة ملايين .

والحزب الشيوعى الصينى هو أقوى مؤسسة ، وعندما تأسس فى عام ١٩٢١م كان يضم ٥٧ عضواً ، وفى مؤتمره الوطنى الثامن فى عام ١٩٥٦م كان يضم حوالى ١١ مليون عضواً ، وفى عام ١٩٦٢م كان يضم ١٨ مليون عضواً ، والشيوعيون هم الأكثر نفوذاً فى جميع مستويات المجتمع ، والأخذين بزمام المبادرة فى صنع القرار ، وهم الأكثر نشاطاً فى تنظيم الحملات للتحقق من تنفيذ القرارات ، ويرجع الفضل إلى الحزب الشيوعى فى تحويل الصين من بلد زراعى متخلف إلى بلد صناعى اشتراكى ، ويبدو أن المعدل الذى كان يمكن أن يتحقق به هذا كان واحداً من المسائل التى أدت إلى وقوع إنقسام داخل الحزب الشيوعى الصينى حَالُ دون عقد المؤتمر التاسع فى عام ١٩٦١م . وأصبح من الواضح أنه لا سبيل لرأب الصدع عن طريق المناقشة فى

المؤتمر ، وفى غضون بضعة سنوات أصبحت هذه المسألة جزءاً من الصراع من أجل الثورة الثقافية البروليتارية حيث تمت تعبئة الجيل الأحدث فى الصين - الذى لم يسبق له التعرض للتجربة الثورية لأبائه - ليكون الحرس الأحمر - وطبقاً لنظرية «ماو تسي تونج» فالكفاح من أجل الثورات لا يكون مرة واحدة فقط : فالعمل الثورى عمل متواصل ويتطلب النضال فى كل مرحلة حتى لا يتعرض المجتمع لنكسة تعود به إلى الوراء ، ونظراً لأن حوالى نصف الشعب الصينى قد وُلِدَ منذ عام ١٩٤٩م فقد كان ذلك يعنى أن جيلاً جديداً كان بحاجة إلى تغذيته بالحماس الثورى ، ومن المؤكد أن «ماو تسي تونج» لم يكن يتوقع خليفة واحد بل ٢٠٠ خليفة شاب له ، وربما كان الشعب الصينى أكثر من غيره من الشعوب فى مطاردة أشباح الماضى له ، والشبح الذى كان يطارد الصين هو نتاج ما اقترفته أيدي الصفوة البيروقراطية والإمبريالية الأجنبية ، وعندما كانت الثورة الثقافية البروليتارية تتحدث عن " الكفاح الشرس ضد الوحوش " كان الصينيون يفهمون ذلك على أنه يشمل (طبقاً لتعريفهم الخاص) " أصحاب السلطة الذين يسلكون الطريق الرأسمالى من " الثقات " الأكاديميين البرجوازيين الرجعيين ، وأصحاب

الأراضى ، والفلاحين الأثرياء ومعارضى الثورة والعناصر الفاسدة واليمينيين .  
وظلت عدة أحزاب سياسية بخلاف الحزب الشيوعى قائمة بعد عام ١٩٤٩م ،  
وتوحدت هذه الأحزاب فى مؤتمر تشاورى مؤيد للديمقراطية الجديدة بوجه عام .  
وفى عام ١٩٥٤م انتخب مؤتمر الشعب الصينى عدداً من رجال الحزب  
الشيوعى الصينى المحنكين لشغل مناصب عليا بالدولة ، وأصبح «ماوتسى تونج»  
رئيساً لجمهورية الصين الشعبية وأصبح «تشو تيه» المحارب القديم المحنك فى الجيش  
الأحمر نائباً للرئيس ، وكان رئيس الوزراء «تشو ان لاي» يرأس مجلس الدولة وقاد ثورة  
«شنغهاي» ضد القادة العسكريين ، وأصبح «لين بياو» - أحد رجال المسيرة الطويلة  
المحنكين - نائباً لرئيس الوزراء ، وكان «ليوشاو تشى» - رئيس اللجنة الدائمة للحزب -  
القائد المحنك لحركة العمال منذ أن عُزل من منصبه بزعم أن له ميول رجعية، وأصبحت  
«سونج تشنج لنج» أرملة دكتور «صن يات سن» أحد نواب الرئيس .

### ج- النظام السياسى الجزائرى بعد الاستقلال سنة 1962م.

#### المبحث الأول: معنى الاشتراكية ومفهومها فى الجزائر

إن الاشتراكية تعنى ذلك المذهب أو المذاهب السياسية، الاقتصادية، الإيديولوجية، التي تهدف إلى  
تغيير راديكالي فى تنظيم المجتمعات الإنسانية المعروفة قبلها بشقيها الإقطاعي والرأسمالي عن طريق  
تأميم وسائل الإنتاج والقضاء على الطبقات الاجتماعية، من أجل القضاء على استغلال الإنسان لأخيه  
الإنسان<sup>(1)</sup>.

ولفظ الاشتراكية بمعناه الحديث قد استخدم لأول مرة فى عام 1827 فى مجلة التعاون البريطانية، لكي  
تشير إلى الاتجاهات المعارضة للفردية المتحررة، ثم استخدم هذا اللفظ فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر فى كل من  
انجلترا وفرنسا لوصف أفكار كل من روبرت أوين<sup>(\*)</sup> Robert Owen وسان سيمون<sup>(\*\*)</sup> Saint Simon<sup>(2)</sup>.  
إن مفهوم الاشتراكية يدل على معنى واحد وعلى معاني مختلفة فى الوقت نفسه، له معنى واحد  
لأن جميع الأنظمة السياسية التي أنتجته تشترك كلها فى بعض الخصائص أهمها تأميم وسائل الإنتاج  
(الملكية العمومية)، القضاء أو محاولة القضاء على الطبقة بالإضافة إلى أنها تهدف إلى التوزيع العادل  
للخيرات على جميع أفراد المجتمع، وله معان مختلفة، فى الوقت نفسه لأنه توجد كذلك خصائص فردية  
تميز بها كل نظام اشتراكي، عن الأنظمة الاشتراكية المتعددة التي عرفها تطور مفهوم الاشتراكية<sup>(3)</sup>.

إن الاشتراكية الجزائرية تختلف عن النظام الإقطاعي وعن النظام الرأسمالي، فلا إقطاعية ولا  
رأسمالية يمكنها استغلالها من ناحية، وهي قريبة من الماركسية ولكنها لا تعتمد على المادية فى مقوماتها

النظرية، من ناحية أخرى، إنها اشتراكية تتبع من العبقورية الوطنية ومن المبادئ الإسلامية كما أنها اشتراكية تتبع من واقع وتاريخ الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية<sup>(1)</sup>.  
فقد جاء في الميثاق الوطني سنة 1976<sup>(2)</sup>: "إن الاشتراكية في الجزائر لا تصدر عن أية فلسفة مادية، ولا ترتبط بأي مفهوم متحجر غريب عن عقيرتنا الوطنية، وإن بناء الاشتراكية يتمشى مع ازدهار القيم الإسلامية التي تشكل أحد العناصر الأساسية المكونة لشخصية الشعب الجزائري".  
وقد حاول الخطاب السياسي الرسمي الجزائري تبرير إقامة النظام الاشتراكي في الجزائر بهذا العامل التاريخي الديني، فمن خلال هذا التبرير تظهر المبادئ الاشتراكية غير متناقضة مع مبادئ الإسلام لا من الناحية النظرية لأن الإسلام يدعو إلى العدالة الاجتماعية والتعاون بين أفراد المجتمع ولا من الناحية الاقتصادية لأن الإسلام أيضا وضع حدودا للملكية الفردية، ولم يسمح بها إلا في إطار وظائف اجتماعية، كما أن الإسلام بالإضافة إلى هذا قد حرم بعض العمليات المالية التي تهدف إلى تركيز الثروات في يد قلة من الناس كالربا وفرض أخرى تهدف إلى تمويل بيت المال (خزينة الدولة) مما سمح لها بالقيام بوظائفها الاجتماعية كالزكاة مثلا، لهذا فإن الاشتراكية الجزائرية ليست مخالفة لمبادئ الإسلام القائلة بالعدالة الاجتماعية لأنها ليست مرتبطة بمصالح شخصية أو بمصالح فئة معينة أو بسلطة دنيوية<sup>(3)</sup>.  
وفي نفس السياق فقد ورد في الميثاق الوطني<sup>(4)</sup> "إن الاشتراكية ليست ديناً، وإنما هي سلاح نظري

واستراتيجي يأخذ بعين الاعتبار واقع كل شعب، ويستلزم رفض كل تعصب مذهبي أو تزمت فكري".

لقد أكد الميثاق الوطني من خلال نصوصه على أن الاشتراكية هي اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه، واصفا إياه بأنه نظام اجتماعي اقتصادي أخلاقي، كم أنه جاء تعميقاً لثورة الفاتح من نوفمبر 1954 ونتيجة منطقية لها<sup>(5)</sup>. وكل هذه المفاهيم والأبعاد أكرها الدستور الصادر سنة 1976 في مواد (10-24)<sup>(6)</sup>. أما عن أهداف الاشتراكية فإنها ترمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف :

1- دعم الاستقلال الوطني

2- إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان.

3- ترقية الإنسان وتوفير أسباب تقنح شخصيته وازدهارها.

وهذه الأهداف التي تتدرج في حركية واحدة للنظور التاريخي هي أهداف مترابطة متكاملة، ذلك

أن دعم الاستقلال الوطني وتوفير أسباب الازدهار للإنسان إذا كانا كلاهما يتمشى مع محتوى الثورة

الديمقراطية الشعبية فإنهما لا يتحققان كواقع ملموس إلا بقيام المجتمع الاشتراكي، كما ان تركيز الاهتمام على الإنسان ومبادئه الفردية وفكره المبدع يشكل إحدى المهام السامية للثورة الديمقراطية الشعبية، التي ما تزال من أهم الأركان في مرحلة البناء الاشتراكي<sup>(1)</sup>.

كما يعتبر الميثاق الوطني أن حرب التحرير الوطني ضد السيطرة الأجنبية قد تحولت إلى ثورة ديمقراطية شعبية ذات مضامين ثلاث تتمثل في مناهضة الإمبريالية ومناهضة الإقطاع وتحقيق المضمون الشعبي.

فالبعد الخاص لمناهضة الإمبريالية يتعلق بتصفية الاستعمار القديم والجديد، والامبريالية، كما يتعلق من ناحية أخرى ببلوغ استقلال حقيقي بكل ما يتطلبه من مقومات سياسية واقتصادية ودبلوماسية وعسكرية. أما المضمون الخاص بمناهضة الإقطاعية أو البعد الديمقراطي فإنه يتعلق بتصفية بنيات ما قبل الرأسمالية بكل جوانبها العتيقة والبالية والرجعية وخاصة الهياكل القبلية، والنظام العشائري، والبنيات شبه الإقطاعية التي تعمل على إبقاء أنماط معينة من العيش وتحافظ على العقليات المتخلفة، وإن مهمة الثورة لا تنحصر في القضاء على كل هذه الرواسب فحسب بل تعمل على الحيلولة دون عودتها، فالأمر يتعلق أساساً بجعل الإنسان الجزائري مواطناً واعياً في أمة عصرية.

وأما المضمون الشعبي للثورة الديمقراطية فإنه يتلخص في شعار "من الشعب للشعب"، إذ أن مفهوم "الشعب" يجب أن ينصرف إلى الجماهير الشعبية، وليس إلى فئة اجتماعية محظوظة قد تستحوذ على السلطة لفرض سيطرتها<sup>(2)</sup>.

ولما كانت الاشتراكية اختياراً لا رجعة فيه لكونها تراث للإنسانية جمعاء أكدت الصلة الجدلية الوثيقة بين الطبيعة الشعبية للنضال التحريري ضد الاستعمار، والطابع الاشتراكي للمجتمع الجديد المزمع تشييده، وأنها شعبية لقيامها على المبادرة الشعبية ومستمرة، فإن الثورة الاشتراكية الجزائرية ذات طابع خاص تتميز عن غيرها في رفضها للصراع الطبقي واليسارية المتطرفة والتقليد الأعمى واستيراد النظريات المنقطعة عن الواقع، لكونها تعميق لثورة أول نوفمبر العظيمة ونتيجة منطقية لها، ترفض المادية الجدلية والثورة العنيفة، وكونها أيضاً، تنطلق من المكتسبات والحقائق الملموسة والتجربة الحية، جاءت للقضاء على التخلف وتحقيق آمال الشعب الجزائري<sup>(3)</sup>.

ويرى بومدين أن الاشتراكية في جوهرها الاقتصادي والاجتماعي هي عملية تخطيط شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاشتراكية الحقيقية هي تلك التي لا ترفع شعارات ديمagogية وخيالية، إنما تستهدف إلغاء كافة صور استغلال الإنسان للإنسان، إننا نؤمن بأن مبادئ وقوانين الاشتراكية واحدة لدى



الإنسان في كل أرض، ولكن تطبيقها أو تطبيقاتها تختلف باختلاف ظروف كل أرض ومجتمع، وما لم تأخذ المبادئ الاشتراكية عند التطبيق في اعتبارها ظروف وتراث المجتمع التي تبنى فيه يصيبها الإخفاق والفشل حتماً، لذلك فالاشتراكية عندنا عقيدة وعلم معاً، وتطوير خلاق لظروف الجزائر العربية الإفريقية المسلمة، ونحن مسلمون دون تعصب أو عنصرية من أي نوع كان، وفي نفس الوقت اشتراكيون عن عقيدة وعن علم ودون جمود مذهبي يقتل الإبداع والخلق والابتكار، الاشتراكية عندنا ليست أمراً طارئاً، أو قرار شخصياً، وإنما هي جزء لا يتجزأ من حركة الثورة ومبادئها وأهدافها فدون الاشتراكية كنظام وسلوك تضييع على الشعب ككل ودون تمييز ثمرات نضاله ومكاسبه وجهده<sup>(1)</sup>.

وكرد عن الصفات الدكتاتورية التي نسبت ظلماً إلى شخصية هواري بومدين كما يقول السيد شريف مساعدي صفات دكتاتورية وجبروت وصلابة وقسوة، كرد عليها، وضح مساعدي في محاضرة له عن بومدين، أن ديمقراطية بومدين أشمل والذين عايشوه عن قرب يعرفون ذلك.

كما يذكر الأستاذ عبد الحميد شرفة<sup>(\*)</sup> أن الفكر الاقتصادي الذي طبقه الرئيس بومدين ليس بشيوعي، وبومدين كان تقنياً وفنياً، يتكيف مع معطيات وواقع التنمية في العالم الثالث<sup>(2)</sup>.

كما يبين الدكتور بوعلام بن حمودة<sup>(\*\*)</sup>: أن بومدين كان يشع بأفكار تحركه فهو متأثر بعقيدته الإسلامية والعروبة ومشاركته الفعلية في ثورة التحرير الوطنية مما سمح له بالاطلاع على تجارب البلدان الاشتراكية والنامية .

وهكذا أوضح الدكتور بن حمودة أن الدين الإسلامي لا يتناقض مع ملكية الدولة لوسائل الإنتاج العامة مع وجود الملكية خاصة غير مستغلة على أساس المنفعة العامة. فالبناء الاشتراكي خلال مرحلة بومدين كان على أساس واقع معطيات جزائرية بحتة وليس مستورداً أو مقلداً<sup>(3)</sup>.

وهذا ما أكده هواري بومدين في سياق كلامه عن الاشتراكية في حوار مع لطفي الخولي، إذ يقول: "وفي واقعنا لا تعادي الاشتراكية الدين بل هما كل واحد بلا تناقض، نحن ضد هذه اللعبة الرجعية أو الديماغوجية التي تحاول التفرقة بين الإسلام والاشتراكية، كما أننا ضد اللعبة التي تحاول أن تفرق بين ما تسميه العسكري والمدني، ليس لدينا عسكريون فحسب أو مدنيون فحسب، وإنما لدينا فقط

مناضلون ثوريون، منهم من يخدم في الجيش ومنهم من يخدم في الحياة المدنية، ولا تمييز ولا تفرق ولا امتيازات خاصة"<sup>(4)</sup>.

بومدين يريد بناء دولة لا تتحصر في مجتمع سياسي - عسكري إداري - بدون طابع خاص وإنما يريد أيضاً دولة شعبية واشتراكية، غير أن هذه الاشتراكية كما يتصورها باعثها ولكي تكون مطابقة للواقع الجزائري يجب ألا تخرج عن تقاليد الجزائر وماضيها وخصوصياتها، لدى يصف بومدين: الاشتراكية بأنها بناء طويل وشاق يتطلب وضع مخطط شامل ومحضر بطريقة عقلانية وفق كل المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

إن الاشتراكية الجزائرية على غرار اشتراكيات أخرى عديدة لمختلف دول العالم الثالث التي اختارت هذا النهج للنمو تبحث عن خصوصية لها بإمكانها صياغة تعريف نهج التنمية الذي تسلكه الجزائر، وهذا أيضاً عكس الانشغالات والتوجيهات الأيديولوجية العميقة للباعث الأساسي للاشتراكية في الجزائر وهنا أيضاً ومن خلال التوجه الاجتماعي والاقتصادي نرى اتسام المتطلبات أو بالأحرى المعلومات البومدينية وهي : الاستقلال والجزارة والفاعلية .